

الصالح يثمن دور وكيل التعليم العالي حول زيادة بدلات الطلبة



خليل الصالح

بزيادة البدلات والمخصصات ليكون دفعة معنوية لهؤلاء الطلبة الذين ظلوا ينتظرونها بفارغ الصبر. وذكر الصالح: ان الزيادة شملت المخصصات والبدلات المطلوبة من جميع التخصصات ومختلف الدول وهو أمر يدل على بعد نظر الوكيل النويهي الذي اراد ان يخفف من معاناة الطلبة ويساعد على شراء ما يحتاجونه من كتب وادوات اخرى قد يحتاجونها في دراستهم.

ثمن النائب خليل ابراهيم الصالح الدور الذي قام به وكيل وزارة التعليم العالي الدكتور راشد النويهي بزيادة البدلات لابنائنا الطلبة المتبعثين إلى الخارج وقال الصالح في تصريح للصحافيين: ان الزيادة كانت مستحقة إذ يعاني الطلبة المتبعثون إلى الدول العربية وغير العربية كثيراً بسبب الغلاء المعيشي الذي اجتاحت جميع الدول بينما ظلت مكافأة الطلبة تراوح مكانها وجاء إعلان الدكتور النويهي



مجاد موسى ودعوة الرويعي و.عبدالله الطريجي وجمال العمر والشيوخ سلمان الحمود اثناء اجتماع لجنة الشباب والرياضة

الحكومة أبلغت لجنة الشباب والرياضة بوجود تعديلات على قانون الهيئات الرياضية



الشيخ احمد منصور الاحمد وراكان هيئة الشباب والرياضة اثناء الاجتماع

أبلغ وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة الشيخ سلمان الحمود لجنة الشباب والرياضة البرلمانية خلال اجتماعها امس بوجود تعديلات حكومية على المرسوم 26 لسنة 2012 بشأن الهيئات الرياضية ومنها ما يعالج المثالب الدستورية ويغير آلية التصويت الى الصوت الواحد في انتخابات الاندية.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عبدالله الطريجي ان اللجنة اجتمعت بحضور وزير الشباب والرياضة ورئيس هيئة الشباب والرياضة وبحث خصخصة الاندية، مشيراً الى ان اللجنة وجدت ترجيحاً من قبل الحكومة لدراسة المقترح المقدم من النواب لخصخصة الاندية الرياضية.

ولفت الطريجي الى ان اشكاليات قانونية ودستورية ستواجه الحكومة اذا لم تسرع في تقديم التعديلات المطلوبة على احكام مرسوم الضرورة رقم 2012/26، مبيّناً ان النواب كانوا واضحين في طرح هذا الموضوع، وفي المقابل تعهد وزير الشباب والرياضة الشيخ سلمان الحمود بإحالة التعديلات الموجودة في مجلس الوزراء بأسرع وقت الى مجلس الأمة.

وأشار الى ان الاجتماع تناول المشاكل والمعوقات التي تواجه الاندية الرياضية، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع «التفرغ الرياضي» والاحتراف الجزئي والمنشآت، وتعهدت هيئة الشباب والرياضة بالعمل على حل هذه الاشكالات، كاشفاً عن ان مسؤولي الهيئة اكدوا ان العمل في سداد نادي البرموك الرياضي سيساتف في نوفمبر المقبل.

من جانبه، ذكر مقرر اللجنة النائب جمال العمر في تصريح صحفي ان الحكومة قدمت اشارات ايجابية على صعيد خصخصة الاندية الرياضية، مبيّناً ان اللجنة ستواصل بحث هذا الموضوع مع الجهات المختصة خلال الاجتماعات المقبلة. وأضاف ان اللجنة نيهت الحكومة الى ضرورة تلافى أي اشكالات دستورية وقانونية في المرسوم 26 لسنة 2012 عبر التقدم بتعديلات تعالج هذه المثالب، مشدداً على ضرورة الاستعجال بتقديم هذه التعديلات. وأكد العمر ان اللجنة شددت على ضرورة توافق المطالب اجراؤها على المرسوم 2012/26 هي ان تكون للحكومة رقابة مالية وإدارية على الاندية الرياضية، لأن بعض الرياضيين يمتنعون إلا تكون هناك رقابة، وهذا الامر مرفوض تماماً بالنسبة لنا، مشيراً الى ان وزير الشباب والرياضة كشف عن ان من أبرز التعديلات تغيير آلية التصويت الى «الصوت الواحد».

من شأنه تحقيق الاستقرار، وعدم اعطاء صورة سلبية غير حقيقية عما يحصل في البلاد. وذكر العمر ان اللجنة ناقشت مع الجانب الحكومي آلية انشاء وتنظيم مدينة صباح الاحمد الرياضية والتي تشكل إضافة مهمة فور الانتهاء منها، كما تم التطرق إلى تبعية التغلب على المعوقات والأشكالات في سداد جابر بدوره، كشف مدير عام هيئة الشباب والرياضة الشيخ احمد منصور الاحمد عن وجود توجه «ومباركة» مجلس الوزراء لزيادة الدعم المالي للهيئات الرياضية، مؤكداً في الوقت ذاته وجود مقترحات بشأن الاحتراف الجزئي تدرس لدى الهيئة حالياً وسترى النور قريباً بعد صياغتها القانونية ودرستها من الناحية المالية. وبين ان الاجتماع تطرق بشكل عام إلى سداد جابر وأهمية التغلب على كل المعوقات ومعالجة الأخطاء التي حصلت في السابق.

ومن المتوقع أن يحقق الصندوق إيرادات قدرها 146 مليون دينار ومصروفات قدرها 26 مليوناً ويصافي ربح قدره 120 مليون دينار. مع ملاحظة تحويل جزء من هذه الأرباح إلى مؤسسة الرعاية السكنية، وفقاً للمادة 3 مكرر من النظام الأساسي للصندوق والتي يحددها مجلس الوزراء بالحساب الختامي للصندوق. وعند مناقشة اللجنة للإيرادات رأت اللجنة ضرورة إرفاق جداول تفصيلية توضح العوائد المتوقعة تحقيقها من كل محافظة من المحافظ الاستعمارية حتى يمكن تقييم الأداء الاستعماري لكل محافظة من هذه المحافظ والوقوف

حماد لمنح المواطنين الراغبين في شراء سكن لا يحتاج للترميم مبلغ 30 ألفاً نقداً

قدم النائب سعدون حماد اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: صدر القانون رقم 19 لسنة 2014 بإضافة مادة جديدة برقم 28 مكرراً «د» الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بالمخالفة لحكام الدستور وبخاصة المواد 7 و8 و9 و30 منه وذلك لتمييزه بين المواطنين ومنحه الحاصلين منهم على قرض للبناء بقيمة 70 ألف دينار مواد مدعومة بقيمة 30 ألف دينار كما يخصص للحاصل على قرض 70 ألف دينار لشراء سكن - في حالة حاجته للترميم - رصيد من المواد المدعومة بقيمة لا تتجاوز 30 ألف دينار، بينما يقتصر قرض المواطن الذي يرغب في شراء سكن ولا يحتاج للترميم على مبلغ 70 ألف دينار فقط لا غير، على ان يعيدها كاملة للبناء دون ان يتم منحه اي دعم او مبلغ اضافي.

كما خالف القانون رقم 47 لسنة 1993 في المادة 28 منه التي حددت ادوات صورته وهي المرسوم والقرار وليس القانون، حيث نصت على ان يقوم بنك التسليف والاخذار بتقديم القروض لمستحقي الرعاية السكنية لبناء المساكن او لشراؤها او لزيادة الانتفاع بها بالتوسعة او التعلية او اصلاحها وترميمها. وتصرف قروض الرعاية السكنية لمستحقيها بلا فوائد وتحدد قيمة القرض الممنوح لبناء سكن

او لشراؤه بسبعين ألف دينار، ويجوز زيادته بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس ادارة البنك. وتحدد بقرار من مجلس ادارة البنك شروط وقواعد واجراءات منح القروض وفئاتها لباقي الاغراض المنصوص عليها في هذه المادة وكذلك حالات تأجيل بعض الإقساط أو تخفيض قيمتها. وتحدد بقرار من مجلس ادارة البنك، حالات وشروط وقواعد واجراءات منح القروض وفئاتها لباقي الاغراض المنصوص عليها في هذه المادة وكذلك حالات تأجيل بعض الإقساط أو تخفيض قيمتها. لذا فقد كان من الواجب المساواة بين هؤلاء المواطنين وتحديد هذه الشروط والقواعد والاجراءات الخاصة بتحديد هذه الشروط والقانون تطبيقاً للمادة 28 كما ان مقتضيات العدالة ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين تحتم منح الحاصلين على قرض لشراء سكن ولا يحتاجون للترميم مبلغ 30 ألف دينار نقداً.

ونظراً لقيام وزارة التجارة والصناعة حالياً بإعداد اللائحة التنفيذية لهذا القانون وللمساهمة في حل القضية الاسكانية وتلافياً لمخالفة الدستور والقانون المشار اليه، فاننسى اتقدم بالاقتراح برغبة، ونص الاقتراح على ان يمنح المواطنين الراغبين في شراء سكن ولا يحتاجون للترميم مبلغ 30 ألف دينار نقداً.

الجبري رئيساً والهاجري مقررراً للجنة التحقيق في استثمارات لندن



محمد الجبري وماضي الهاجري وراكان النصف اثناء اجتماع لجنة التحقيق في استثمارات لندن

عقدت لجنة التحقيق في الاستثمارات الخارجية أولى اجتماعاتها أمس لاختيار الرئيس والمقرر وأولى أعضاء اللجنة وحصل النائب محمد الجبري على رئاسة اللجنة، والنائب ماضي الهاجري على منصب المقرر. وقرر أعضاء اللجنة بحث ما أثير من تجاوزات بخصوص مكتب الاستثمار في لندن وقضايا التغيير الوظيفي الذي حصل في مكاتب الاستثمار

والتي خسرته استثمارات في لندن 20 مليارات التي خسرته استثمارات في لندن بالإضافة إلى سؤال المستشارين في المجلس عن إمكانية بحث أي قضايا لم ترد في نص طلب تشكيل اللجنة، وأكد مصدر نيابي قلق الأعضاء من عدم إمكانية اللجنة دراسة إلا نسبة 10 في المئة من الاستثمارات قبل بداية دور الانعقاد الحالي مما يتطلب إعادة تشكيل اللجنة في بداية دور الانعقاد المقبل لاستكمال عملها.

العازمي: سياسة الحكومة تجاه قضيتي الدعم و«البدون» دليل فشلها في إدارة ملفات الدولة

يأتي من بعده في وضع لا ينفخ معه الإصلاح، مؤكداً أن الميثاق يتحمل المسؤولية السياسية عن هذا التخطيط في الأوضاع داخل حكومته والأجهزة التابعة لها، والتي تدل على سوء اختيار أعضاء الحكومة رغم نبل العديد من الفرص للتعديل والتغيير على أعضاء حكومته إلا أنها جميع هذه الاختيارات فشلت في تحقيق أي تقدم على جميع المستويات داخل البلاد.

رد فعل المواطنين، ومن ثم تتخذ القرار أو تتراجع فيه، وهو ما يؤكد غياب التخطيط تماماً عن قرارات الحكومة. وتسائل العازمي عن يقوم بتزويد الحكومة بهذه الأفكار غير المدروسة والتي تنم عن عدم وجود جهاز في الدولة يفكر بطريقة صحيحة؟ مؤكداً أن السياسات الحالية لا يمكن السكوت عنها وأنه لا بد من تحرك لتصحيح الوضع الحالي الخاصي، والذي يجر البلاد إلى هاوية سحيقة لا يمكن الخروج منها، لافتاً إلى أن الحكومة هي التي تدخل البلاد في أزمت ملاحقة بسوء إدارتها ومستشاريها وجهازها المترهل. وأوضح أن الحكومة تحاول دائماً الهروب من الواقع ولا تحاول أبداً أن تحل المشاكل بل تنقلها من حكومة إلى حكومة حتى تكسر وتصبح كرة من اللهب تحرق اليابس والأخضر، مشيراً إلى سوء إدارة رئيس مجلس الوزراء للحكومات المتعاقبة وفشله في قيادتها لحل أي من المشكلات العالقة في البلاد، وأنه باستمراره على هذا النهج يسلم البلاد إلى من

انتقد النائب حمدان العازمي التخطيط الحكومي في التعامل مع أعضاء الهامة والرئيسية في البلاد، وعلى رأس هذه القضايا قضايا رفع الدعم عن المواطنين وقضية البدون التي تعتبر قنبلة موقوتة لم تستطع الدولة حلها طوال العقود الماضية، مبيّناً أن هذا التخطيط دليل على عدم قدرة السلطة التنفيذية على إدارة البلاد، وغياب الرؤية أو الاستراتيجية في التعامل مع الملفات الرئيسية والمشاكل الكبرى.

وقال العازمي في تصريح صحفي إن تصريحات الوزير أنس الصالح عن الدعم وأنه لم يتخذ قراراً بشأنه حتى الآن، بعد أن كان قد صرح بأن قضية ما يسميه «ترشيد الدعم» في طريقها للتخفيف، وتصريح اللواء مازن الجراح عن عدم ترحيل البدون، بعد أن كان قد أعلن عن ترحيل من ولدوا وتربوا وضحوا من أجل الكويت عن ديارهم إلى أفريقيا، هو في الحقيقة إعلان فشل لسياسات الحكومة التي تعتمد في جميع قراراتها على رد الفعل الشعبي، حيث تعمد إلى إطلاق التصريحات ثم تنتظر



حمدان العازمي

«الحسابات» ناقشت ميزانيتي صندوق التنمية والإطفاء

على الأداء الاستعماري لمدير المحافظ. كذلك التنسيق بين الجهات الحكومية المستمرة المالية، لتحقيق عوائد مناسبة والاستفادة من تجارب بعض الجهات. وفي الجزء الثاني من الاجتماع ناقشت اللجنة ميزانية الإدارة العامة للإطفاء للسنة المالية 2014/2015، حيث يقدر إجمالي المصروفات بمبلغ 129,5 مليون دينار موزعة على أبواب المصروفات، حيث قدر الباب الأول المرتبات 10,2 ملايين دينار والباب الثاني 7,6 ملايين دينار والباب الثالث 13,5 مليون دينار، والباب الرابع 5,7 ملايين دينار والباب الخامس 0,5

ومن المتوقع أن يحقق الصندوق إيرادات قدرها 146 مليون دينار ومصروفات قدرها 26 مليوناً ويصافي ربح قدره 120 مليون دينار. مع ملاحظة تحويل جزء من هذه الأرباح إلى مؤسسة الرعاية السكنية، وفقاً للمادة 3 مكرر من النظام الأساسي للصندوق والتي يحددها مجلس الوزراء بالحساب الختامي للصندوق. وعند مناقشة اللجنة للإيرادات رأت اللجنة ضرورة إرفاق جداول تفصيلية توضح العوائد المتوقعة تحقيقها من كل محافظة من المحافظ الاستعمارية حتى يمكن تقييم الأداء الاستعماري لكل محافظة من هذه المحافظ والوقوف

أدلى رئيس لجنة الحسابات الختامية النائب عدنان عبدالصمد في بيان صحفي حول اجتماع لجنة الميزانيات بممبلي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والإدارة العامة للإطفاء لمناقشة ميزانيتها للسنة المالية 2014/2015. وصرح النائب عبدالصمد بأن اللجنة عقدت اجتماعها صباح امس الموافق 19/5/2014 لمناقشة ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والإدارة العامة للإطفاء، وفي الجزء الأول من الاجتماع ناقشت اللجنة ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية للسنة المالية 2014/2015.



عدنان عبدالصمد

أكد مقرر لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية النائب د.عبدالحاميد دشتي أن اللجنة عازمة على إقرار قانون مكافأة نهاية الخدمة في دور الانعقاد الحالي، وذلك بعد اجتماع اللجنة أمس مع ممثلي وزارة المالية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، مشيراً إلى أن وزير المالية متواصل مع اللجنة ويوجه الفرق المعنية للتعاون مع ملفات اللجنة.

لجنة الموارد البشرية عازمة على إقرارها خلال الدور الحالي دشتي: «التأمينات» وعدت بتقديم الكلفة المالية حول نهاية الخدمة في اجتماع 6 يونيو



د.عبدالحاميد دشتي

وقال دشتي ان ممثلي التأمينات الاجتماعية وعدوا بتقديم الكلف المالية عن أربعة مقترحات بشأن مكافأة نهاية الخدمة في يوم 6 يونيو المقبل، مبنياً إقرار المجلس قبل فاض الدور «نهاية الخدمة» و«التأمين الصحي» وتطورات في القضية الإسكانية. وبين دشتي أن اللجنة تأمل إقرار مكافأة نهاية خدمة تحقق العدالة بين كل قطاعات

الدولة بما فيها النفط والعسكريين والخاص، بما يراعي المراكز القانونية القائمة. ولفت دشتي إلى أن موضوع توحيد سلم الرواتب بحاجة إلى فترة قد تطول إلى دور الانعقاد المقبل لأن الأمر بحاجة إلى توصيف وظيفي لآلاف الوظائف، مشيراً إلى ان وزير المالية يوجه الفرق المعنية للعمل ليلا نهاراً مع المجلس لإنجاز المشروع.

أكد مقرر لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية النائب د.عبدالحاميد دشتي أن اللجنة عازمة على إقرار قانون مكافأة نهاية الخدمة في دور الانعقاد الحالي، وذلك بعد اجتماع اللجنة أمس مع ممثلي وزارة المالية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، مشيراً إلى أن وزير المالية متواصل مع اللجنة ويوجه الفرق المعنية للتعاون مع ملفات اللجنة.